أزمة النازحين في العــراق التحديات والافاق المستقبلية

أ.م.د حازم صباح أحميد(*)

المقدمة:

تعد الأزمات جزءا من واقع العالم اخذ يشهد تغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية وصراعات فكرية وثقافية ومذهبية جعلت من العنف والإرهاب مادة أساسية للتعبير عن محتوى الصراع وامتداداته، لتتحول بعدها إلى المجتمعات الأخرى.شهد العراق منذ ثمانينات القرن الماضي وحتى يومنا هذا حروبا وصراعات خارجية وداخلية ومر بحالات من الاضطراب السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، تركت أثارها السلبية على تركيبة الدولة وتماسكها على فعالية وشرعية مؤسساتها ، وعلى متانة النسيج الاجتماعي وعلاقاته بين الجماعات ، وعلى الاقتصاد الوطني وكفاءة تخصيص موارده ، ومن بين اشد أنواع الأزمات أثرا على المجتمع والاقتصاد والبيئة هي " أزمة النازحين "وتداعياتها التي حولتها إلى أزمة بنيوية ممتدة خاصة للمدة ما بعد حزيران ٢٠١٤ التي غطت بآثارها الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية على كافة محافظات العراق . وعلى الرغم من الجهود الوطنية والدولية المبذولة لتحقيق هذا الهدف إلا إن امتداد الأزمة وأثارها المتنوعة جعلت منها" تحديا استراتيجيا " إمام العراق يتطلب جهودا استثنائية وطنية لتحقيق الاستقرار وضمان الحقوق وفقا لإحكام القانون الإنساني الدولي لحقوق الإنسان فضلا عن بذل الجهود والمساعي من اجل عودتهم الى مناطق سكناهم ضمن إطار قانوني ذات طابع أنساني .

مشكلة البحث:

من المعلوم ان كل بحث أكاديمي يحمل في ثناياه إشكالية او إشكاليات يتكأ الباحث للوصول الى الإجابات التي توصل الى حقيقة المكونات الفكرية لموضوع بحثنا

(*)كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت.

ازمة النازحين في العراق ومن هنا نشير تساؤلات وفق البينات الأنفة الذكر : ما هو مفهوم الأزمة والنزوح ؟ وما هي اهم التحديات التي تواجه النازحين في العراق ؟ وما هي الحلول لازمة للخروج من الأزمة ؟

فرضية البحث :

الفرضية نقطة ينطلق منها الباحث بغية الإجابة عن التساؤلات التي إثارتها الإشكالية، تؤكدها او تنفيها معطيات الدراسة لذلك ان غياب إستراتيجية وطنية موحدة تتصدى لازمة النازحين في العراق وتستجيب لمتطلبات إغاثتهم وعودتهم الى مناطقهم من شانه يقلل من جودة سياسة الاستجابة الإنسانية ويلغي قوة مبدأ المساءلة عند التنفيذ والتمويل.

اهمية البحث :

تأتي أهمية هذا البحث منذ أن بدأت أزمة النزوح الحالية في عام ٢٠١٤ ، بعد سيطرة تنظيم داعش على مناطق شمال ووسط العراق، أصبحت حالة الطوارئ الإنسانية في العراق أكثر شدة ، وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة ، يبلغ عدد النازحين داخل العراق حالياً ٢,٣ مليون نازح، في حين أن أكثر من ٨ ملايين شخص في حاجة إلى مساعدات إنسانية، ومع افتقار التمويل من قبل الأمم المتحدة ، ووجود الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان أيضا تحت الضغط الاقتصادي نتيجة الحرب على تنظيم داعش، فإن حماية حقوق الإنسان الأساسية وتقديم المساعدة معرضتان أيضاً للخطر بشكل خطير.

هدف البحث :

١-التعرف بالأدلة الدولية الخاصة بالنازحين .

٢-تأثير خصائص النازحين في العراق واثأر الأزمة.

٣- التعرف على الجهود الوطنية لكبح اثأر الأزمة .

٤- تحديد الإطار العام للحلول المستدامة المطلوبة لضمان نجاح حالات العودة او التوطين .

منهجية البحث :

تبنى البحث الأسلوب التحليلي ذات الطابع الاستقرائي المستند الى الواقع أسلوبا في إثبات الفرضية والوصول الى أهداف البحث .

هيكلية البحث :

توزع البحث الى اربع مباحث رئيسية يسبقها مقدمة وتليها خاتمة .تضمن المبحث الاول :مفهوم الازمة والنزوح حيث تم تقسيمه الى مطلبين ، المطلب الاول : مفهوم الازمة وتضمن المطلب الثاني : مفهوم النزوح ، في حين تناول المبحث الثاني : التحديات التي تواجه النازحين في العراق ، وتضمن ثلاثة مطالب ، المطلب الاول : التحديات السياسية والامنية ، والمطلب الثاني : التحديات الاقتصادية ،اما المطلب الثالث : فتناول التحديات الاجتماعية ، وتناول المبحث الثالث :– الاجراءات المتبعة للتعامل مع الازمة ، وتضمن ثلاثة مطالب، المطلب الاول الموقف الحكومي من الازمة ، المطلب الثاني موقف الجمعيات المحلية والمنظمات الدولية من الازمة، اما المطلب الثالث فتناول الحلول المقترحة لازمة النازحين في العراق.

المبحث الاول: مفهوم الأزمة والنزوح أطار نظري مفاهيمي

المطلب الأول / مفهوم الأزمة لغة واصطلاحا:

تمهيد :

الأزمة ظاهرة انسانية وجزء من نسيج الحياة عرفت منذ العصور القديمة ومتلازمة للإنسان وهي تنشأ في اي لحظة وفي ظروف مفاجئة نتيجة ظروف داخلية أو خارجية تخلق نوع من التهديد للدولة أو المنشأة أو الفرد ويتحتم التعامل معها للقضاء عليها أو التقليل من شأنها وأكد من خسائرها وتأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية والنفسية حتى أنها أصبحت سمة من سمات الحياة المعاصرة للإنسان والمجتمعات والدول ، الامر الذي ادى الى الاهتمام بها وبإدارتها كأسلوب وقائي ومستقبلي للتكيف مع التغيرات المفاجئة التي قد تحدث قبل حدوث الأزمة أو أثناء حدوثها .

أولا: مفهوم الأزمة لغة :

أن الأزمة من اكثر الكلمات تداولا في مختلف الأنظمة والتخصصات وأيضا في مختلف المستويات من الفرد الى المجتمع والمنشأة والدولة أن تعريفاتها تعددت حسب نوع الأزمة ومستواها .

فالأزمة لغة هي الضيق والشدة . ولفعل أزم على الشي وازما عض بالفم كله عضا شديدا مثلا يقال أزم الفرس على اللجام ويقال أزمت السنة اي أشتد قحطها والأزمة طبقا لقاموس لسان العرب هي الجدب أو القحط أو المجاعة وطبقا لقاموس المورد هي تغير مفاجئ نحو الأفضل أو نحو الأسوأ في الأمراض الحمية الحادة ويورد ايضا ازمة سياسية أو اقتصادية ، ويستمر قاموس المورد القول بان الأزمة ، هي مرحلة في العمل القصصي المسرحي تضارب فيها عوامل المعارضة اشد ما يكون التضارب [١].

_ ويشتق لفظ الازمة في اللغة العربية من فعل ازم ، أي اشتد محطه او اشتد الدهر عليه ويقال تأزم القوم اصابتهم ازمة وتعني تألموا لازمة الزمان واصل كل دواء الازم والازمه والأزمة وأزم وأزم وازمات أو ازم : تعني الشدة والضيقة : فتقول أزمة اقتصادية وأزمة سياسية . [٢]

_ أما اللغة الصينية فقد برعت الى حد كبير في صياغة مصطلح الأزمة .....أذ ينطقونه (ji – wet) وهي عبارة عن كلمتين : الأولى تدل على (الخطر) والاخرى تدل على (الفرحة) التي يمكن استثمارها وتكمن البراعة في تصور امكانية تحويل الازمة وما تحمله من مخاطر الى فرحة لأطلاق القدرات الابداعية التي تستمر الازمة كفرحة لأعاده صياغة الظروف وايجاد الحلول السديدة [٣] .

ثانيا : مفهوم الأزمة اصطلاحا :

---

[١]. المعجم الوجيز ، مجمع اللغة ، طبقة خاصة ، ١٩٩٩ ، ص ١٥ .

[٢]. المنجد في اللغة والاعلام ، دار المشرق ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ، ص ١٠ .

[٣]. عليوة السيد ، ادارة الأزمات والكوارث ومخاطر الارهاب الدولي ، ط٢ ، القاهرة ، دار الأمين للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٢ ، ص ١٣ .

_ فهي حالة توتر ونقطة تحول تتطلب قرارا ينتج عنه مواقف جديدة سلبيه كانت أو ايجابيه تؤثر على مختلف الكيانات ذات العلاقة .

_ ويعرف قاموس رندام الازمة بأنها : ظرف انتقالي يتسم بعدم التوازن ويمثل نقطة تحول تحدد في ضوئها احداث المستقبل التي تؤدي الى تغيير كبير .

_ كما يعرفها فليبس بأنها : حالة طارئه او حدث مفاجئ يؤدي الى الاخلال بالنظام المتبع في المنظمة ، مما يضعف المركز التنافسي لها ويتطلب منها تحركا سريعا واهتماما فوريا [٤] .

_ ويعرف بعض الباحثون الأزمة وعلاقاتها بالخبرة البالغة التي تتركها أمام متخذي القرارات ، وهنا يؤكد بأنها ، هي لحظة حرجة وحاسمة تتعلق بمصير الكيان الاداري الذي اصيب بها مشكلة بذلك صعوبة حادة امام متخذ القرار تجعله في حيرة بالغة ، وتترك الأزمة اثار مادية كبيرة ، وهذا ما أكده (ابو قحف) في تعريفة للازمة أذا عدها موقفا مفاجئا غير اعتيادي في حياة المنظمة والمجتمع ، لم يكن من المتوقع حدوثه ادى الى وجود اثار مادية ومعنوية ضار به مدة مؤقتة من الزمن [٥] .

وهناك تعريف للازمة أصدره معهد الإدارة العامة في سلطنة عمان والذي يقول " انها تهديد خطير متوقع او غير متوقع لأهداف وقيم ومعتقدات وممتلكات الافراد والمجاميع والدول التي تحد من عملية اتخاذ القرار ، ويعرف ايضا معهد الادارة العامة الازمة تعريفا أخر مفاده " أن الأزمة نقطة تحول في أوضاع غير مستقرة يمكن أن تقود الى نتائج غير مرغوب فيها أذا كانت الأطراف المعنية غير مستعدة أو غير قادرة على احتوائها أو درء مخاطر ها [٦] .

_ أن التعريفات أعلاه تعمل بعض الصفات المرتبطة بالأزمة من حيث أنها تعبر عن نفسها بأطلاق إشارات مسبقة ومن حيث تهديدها الاساسيات النظام وعدم ارتباطها

---

(٤). فهد أحمد الشعلان، ادارة الأزمات الأسس–المراحل الأليات–، اكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية، ٢٠٠٢، ص ٧١.

(٥). مريم مصطفى سلطان النداوي ، العلاقة بين خصائص القيادة وأدارة الأزمات ، أطروحة دكتوراه (غ . م) ، جامعة الموصل، ٢٠٠٤ ، ص ٦٨ .

(٦). المصدر نفسه ، ص ٦٩ .

بوقت معين ، لهذا فأن الإدارة الناجحة هي التي تستطيع أن تستكشف الأزمة قبل حدوثها ويكون لها قدرة وأبداع عندما تحول الأزمة الى موضوع نجاح فعلي فالأزمة الإدارية بقدر ما تحمل من تهديد فأنها تحمل من فرص النجاح والتعلم وهذا مرتبط بالقيادة الابداعية [٧] .

خصائص الأزمة :

تتميز الأزمة بمجموعة من الخصائص ويكاد يكون متفقا عليها في اغلب المصادر ويمكن تلخيصها بما يأتي [٨] :

١ _ تتميز بالمفاجأة والسرعة التي تحدث بها .

٢ _ نقطة تحول في أحداث متعاقبة تهدد أهدافا رئيسية للمؤسسة .

٣ _ تبرز الحاجة الى أتخاذ قرار مؤثر لمواجهة الظروف المتجددة .

٤ _ تقتضي التصرف بحكمة في ظل غياب المعلومات والاتصالات والخروج عن الوضع المألوف .

٥ _ تسبب حالة عالية من التوتر النفسي .

٦ _ يزداد تعقد التداخل بين الافراد والاحداث أثناء الأزمة بمتوالية هندسية تتناسب مع حجم الأزمة ومجالها .

٧ _ التصاعد المفاجئ يؤدي الى درجات عالية من الشك في البدائل .

٨ _ تستوجب الخروج عن الأنماط التنظيمية المألوفة .

٩ _ في حالة تفاقم الأزمة واجتياحها للكيان الإداري تظهر روافد جديدة لها ممثلة بالأشخاص الذين تعرفت معاكهم للأفراد خلال تعاملهم مع المؤسسة .

١٠ _ قد تظهر خلال الأزمة سلوكيات غير أخلاقية تمس بشرف الوظيفة العامة مثل الرشوة والتزوير.

---

(٧). حيدر عبيسات اياد طوالبة ، مدى توفر نظام لأدارة الأزمات في المؤسسات المناطق الحرة، دراسة ميدانية، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٥ ، ص ٤ .

(٨) عزالدين الرازم، التخطيط للطوارئ وأداره الأزمة في المؤسسات، دار الخواص للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٥، ص ١٠.

_ على الرغم من كثرت الآراء التي قيلت بشأن خصائص الأزمة الا أنها تكاد تتفق على أن للازمة ثلاث مظاهر مهمة وبارزة وهي [٩] :

١ _ تتضمن الأزمة تهديدا للقيم والمصالح العليا .

٢ _ تتضمن الأزمة عنصر المفاجئة .

٣ _ ضيق الوقت المتاح لمواجهة الأزمة.

مراحل الأزمة: تمر الازمة بمراحل عدة منها [١٠] :

١ _ مرحلة ميلاد الأزمة : في هذه المرحلة تبدأ الأزمة في الظهور لأول مرة في شكل شيء مبهم ، احساس غامض بوجود ما يلوح في الأفق _ وهذا الإحساس ينذر بخطر غير محدد .

٢ _ مرحلة نمو وأتساع الأزمة : لم يستطيع متخذ القرار أن يقضي على الأزمة في مهدها ودخلت في مرحلة نمو وأتساع حيث تمت تغذيتها عن طريق :

_ مغذي داخلي للأزمة تستمد منه قوتها منذ نشأتها (لم يتم القضاء عليها)

_ مغذي خارجي تفاعل معها وبثا ما يضيف الى الازمة قوة دفع جديدة وقدرة على الاتباع والنمو .

٣ _ مرحلة قمة نضج الأزمة : الوصول الى هذه المرحلة نادر جدا في حياة الأزمات ولكن طالما هناك أستفاق واستبداد وجهل وكبر تصل الأزمة الى مرحلة النضج وتصبح ذات قوة تدميرية عالية وتصل الى أقصى قوتها وعنفها ويستحيل السيطرة عليها .

٤_ مرحلة انحسار وتقلص الأزمة : وصلت الأزمة ليست نهائية حيث نضجت واتسعت بعد الاعصار الهائج في كل مكان في المرحلة السابقة واصطدمت بالعديد من الصخور فحدث لها نوع من التفتيت والانكسار فبدأت تتقلص وتنحسر ولكنها لم تنته بعد، حيث مازالت كالأمواج الضعيفة ممكن أن تعلو حدتها في اي زمان طالما كانت هناك مصاد تغذيتها.

---

(٩). المصدر نفسه، ص ١٣ .

(١٠). عليوة السيد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١ .

٥- مرحلة اختفاء الأزمة: وصلنا الى المرحلة الأخيرة من دورة حياة الأزمة حيث تفقد الأزمة هنا كل مظاهر القوى الدفع المولدة لها وتبدأ في التلاشي وينتهي الاهتمام بها[١٢].

المطلب الثاني / مفهوم النزوح لغة واصطلاحا

أولا : مفهوم النزوح لغة :

_ نزوح أسم هو يقصد به في معجم المعاني :_ نزوح السكان أي خروجهم وبعدهم عن مقر سكناهم أما النزوح القسري : الهجرة التي يقوم بها الأهالي هربا من القصف والاعمال الحربية التي تدفعهم الى الانتقال القسري _ نزوح جماعي هجرة جماعية بسبب الحرب أو البطالة أو المجاعة .

_ فهي لغويا تعني : نزح البئر ، أستقى ماءها كله ، ونزحت الدار ابتعدت

_ أما مفهوم المهاجر لغويا ، الهجر ضد الوصل والاسم الهجرة والمهاجرة من أرض الى أرض ، ترك الأولى للثانية والهجرة في اللغة تعني القطع والترك .

_ أما مفهوم اللاجئ :

لغويا : (لجأ) اليه يلجأ ، و (التلجئة) الإكراه و (جأة) الى كذا أضطره اليه ، (الجأ) امره الى الله أستده [١٢].

ثانيا : مفهوم النزوح اصطلاحا:

_ لم يتفق فقهاء القانون على تعريف موحد للنزوح، فذهب بعضهم الى تعريفه أنه: (أجبار أو أكراه مجموعة من السكان تقيم بصورة قانونية على أرضها أو في ديارها على الانتقال الى منطقة أخرى ضمن الدولة نفسها بناء على منهجية واشراف الدولة نفسها أو الجماعات التابعة لها أو جماعات أخرى أقوى ، في مسعى للتطهير يقوم على أساس العرقي أو الأثني أو القومية أو الدينية ، أو التوجيه السياسي في تلك المنطقة) [١٣].

أما تعريف النازح داخليا :

---

(١). المصدر نفسه ، ص ٢٢ .

(١). محمد بن ابي بكر بن عبد القادر الرازي ، مختار الصحاح ، دار الغد الجديد ، القاهرة ، ط ١ ، ٢٠٠٦ .

(١). وليم نجيب جورج نصار، مفهوم الجرائم ضد الانسانية في القانون الدولي ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص ٣٦٤ .

" النازحين بشكل عام هم مجموعة من الأشخاص فروا من مناطق سكناهم بسبب النزاعات والصراعات ولكنهم لم يتجاوزوا حدودا دولية وبقوا تحت نفوذ السلطات الوطنية " ولكن بعض من المفكرين يقصر هذا التعريف على مجموعة من الافراد وهذا حال المفكرين السياسيين الفلسطينيين والاسرائيليين ، حيث تعني لفظة النازحين داخليا لدى المفكرين الفلسطينيين مصطلح سياسي يطلق على أولئك الافراد وعائلاتهم الذين غادروا منازلهم في الضفة الغربية وقطاع غزة أو كانوا غير قادرين على العودة الى منازلهم نتيجة لحرب حزيران ١٩٦٧ [١٤].

نجد أن تعريف الأمين العام قد قصر أسباب النزوح على أربعة هي : النزاعات المسلحة _ الاضطرابات الداخلية الانتهاكات المستمرة _ الكوارث الطبيعية من صنع الأنسان و وردت هذه الاسباب على سبيل الحصر لا المثال علما أن هناك أسبابا أخرى للنزوح .

فالنزوح يعرف بأنه (الخروج الاجباري لشخص ما من منزلة وفي الغالب يكون نتيجة نزاع مسلح أو كوارث طبيعية) ، فمصطلح النزوح أو التهجير أو التشريد أو النقل أو الترحيل القسري هي مصطلحات تنجم عن استخدام القوة أو أشكال الإكراه الاخرى ضد المدنيين أو حريتهم .

_ ويميز فقهاء القانون الدولي بين مصطلح النازح وغيره من المصطلحات المشابهة وغالبا ما يستندون في تميزيهم هذا من خلال الاشارة الى مصطلح تنقلات السكان حينما تكون عفوية ، والتي تحدث داخل أو خارج بلدهم الاصلي ، ويشيرون الى وقف التشريد أو النقل أو الاجلاء حين يصف أعمال التشريد القسرية لسكان داخل دولة في حالة حرب[١٩].

_ ويقترب مصطلح (اللاجئ) من مصطلح النازح اذا يكره كلاهما على ترك مسكنه والانتقال الى مكان أخر ومواجهة جملة من المشاكل والصعوبات والاحتياجات ما بين (اللاجئ) و(النازح) هو أن اللاجئ حينما يغادر مسكنه يتجه الى اقامة دولة أخرى.

---

(١٤). عمار عيسى كريم ، النازحون داخليا في ضوء الحماية الدولية (دراسة تطبيقية عن النازحين في محافظة صلاح الدين) ، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية ، العدد ٣ ، ٢٠١٠ ، ص ١٩٠ .

(١٩).عمار عيسى كريم ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩١ .

من خلال التعريفات يمكننا القول أن : بقاء الشخص النازح داخل اقليم دولته أي عدم عبور حدودها الدولية المعترف بها تجاه دولة أخرى أحد أهم عنصرين يميزان ظاهرة النزوح، فضلا عن عنصر الاكراه على القرار من المسكن أو مغادرته[١٦].

المبحث الثاني: التحديات التي تواجه النازحين في العراق

وقع العراق تحت وطأة العديد من موجات النزوح خلال العقود الأربعة الماضية ولعدد من الأسباب، حيث أجبر الملايين من المواطنين على النزوح من منازلهم ومناطقهم وقطعوا عن تعليمهم ومصادر كسبهم، وكان لا سباب موجات النزوح هذه الآثار السلبية لانتقال أعداد كبيرة من المواطنين من البلد أو فيه آثار سلبية جسيمة على الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلد بالإضافة إلى مآسي ومعاناة الأفراد الناتجة عن النزوح ، وقد واجه النازحون تحديات جمة لعل أبرزها هي ما سوف تتناوله المطالب الثلاثة التالية ( ) . ٧ ١

المطلب الأول/ التحديات السياسية والأمنية

منذ أن بدأت أزمة النزوح الأخيرة في كانون الثاني ٢٠١٤ في شمال وغرب ووسط العراق أصبحت حالة الطوارئ الإنسانية في العراق أكثر شدة ، وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة يبلغ عدد النازحين في داخل العراق حوالي (٣,٢) مليون نازح، يصاحب هذا العدد ضعف الإمكانيات المقدمة من الحكومة العراقية والمنظمات الدولية مما يجعل أزمة النازحين تتفاقم وبشكل خطير ( ) . ٨

فقد مر أبناء المحافظات في مرحلة ما بعد ١٠ حزيران ٢٠١٤، بأزمة معقدة ومعاناة مركبة حينما سيطر التنظيم المتطرف على ما يقارب (٩٠%) من مساحة المحافظات حيث بدأ التنظيم بفرض نمط من الحياة على المناطق الخاضعة لسيطرته يقوم على تطبيق أحكام وتعاليم دينية متطرفة وفرض عقوبات صارمة وغرامات مالية على السكان المحليين بمنتهى الصرامة والعنف تصل إلى حد القتل وبأساليب وحشية عند

---

(١٦). وليم نجيب جورج نصار ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٦٩ .

١٧). المنظمة الدولية للهجرة ، النزوح الداخلي في العراق : معوقات الاندماج(بغداد: كانون الاول٢٠١٣) ، ص١١.

١٨). مركز سيسفاير لحقوق المدنيين والمجموعة الدولية لحقوق الأقليات ، أزمة النزوح في العراق : الأمن والحماية (لندن :آذار ٢٠١٦)، ص١.

حدوث أي أعمال تخالف ما يروجون لتطبيقه وطالما كان التنظيم يعرض مشاهد لإعدام أشخاص اتهمهم بالتعاون مع القوات الأمنية العراقية، وبالمقابل فالعمليات العسكرية (الجوية والبرية) مستمرة من قبل القوات الأمنية العراقية وقوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، وهنا أصبح سكان هذه المناطق في حال لا يحسد عليه مما استدعى خروجهم من مناطقهم وبحثهم عن مناطق أكثر آمناً خصوصاً العاصمة بغداد ومناطق كردستان العراق [٩].

أولاً: بغداد:

إن الأسر التي نزحت إلى محافظة بغداد واجهت تحديات أمنية متعددة فهؤلاء النازحون معرضون إلى خطر العنف في العديد من مناطق العاصمة وضواحيها وتتراوح التهديدات من التفجيرات التي تتم عن طريق السيارات المفخخة، وفي إشارة إلى هذا صرح ممثل وزارة الهجرة والمهجرين العراقية أن أرباب اسر النازحين في بغداد لم يدخلوا أبداً إلى مكاتبهم للتعامل مع المسائل الإدارية ولإعداد إحصائيات لتقديم المساعدات لهم وإنما النساء فقط من خلال المقابلات التي أجريت مع الأسر النازحة أصبح من الواضح أن الرجال عموماً. يخشون مغادرة منازلهم بسبب خطر التعرض للاختطاف أو الاعتقال على أيدي مليشيات مسلحة وهذه المسألة مقلقة في مدينة تستضيف اكبر عدد من السكان النازحين داخلياً بما يقارب (٦٠٠,٠٠٠) فرد معظمهم من محافظات الانبار وصلاح الدين ،نينوى، وأطراف العاصمة بغداد. إضافة إلى مطالبة النازحين بضرورة وجود كفيل من اجل دخولهم إلى بغداد ومأساة جسر (بزيبز) خير شاهد على مشاهد مأساوية تعرض لها النازحين الأكثر تعقيداً [١٠].

ثانياً: كردستان العراق:

لعبت العوامل الأمنية والجغرافية والاقتصادية دور كبير بتشكيل خارطة لتوزيع النازحين في عموم العراق ، فقد اجتذبت محافظات أقليم كردستان العديد من النازحين

---

[٩]. مثنى العبيدي، "تعقيدات مرحلة ما بعد تحرير المدن لعراقية من داعشِ"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة (أبو ظبي) ،٢٠١٧/٤/٢٥.

[١٠]. المنظمة الدولية للهجرة ، النزوح الداخلي في العراق :معوقات الاندماج ، مصدر سبق ذكره ، ص١٣.

بسبب الاستقرار الأمني الذي تشهده أو من حيث قربها من مناطق الصراع (المناطق الساخنة وخصوصاً نينوى – صلاح الدين – ديالى – أجزاء من كركوك الجنوبية).

إلا أن دخول الإقليم يواجه معوقات جمة أهمها رفض دخولهم وقد تم غلق المعبر الغربي لمدينة كركوك بوجه النازحين.

وقد حذر رئيس لجنة الهجرة والمهجرين النيابية في البرلمان العراقي رعد الدهلكي في حينها من كارثة إنسانية قد تحدث في معبر خالد الواقع غرب محافظة كركوك نتيجة منع دخول النازحين الهاربين من بطش داعش الإرهابي ، وقال الدهلكي في بيان له أن قوات البيشمركة التي تسيطر على المعبر قد منعت دخول (٢٥٠) نازحاً من قضاء الحويجة التابع لمحافظة كركوك وقد أدى هذا المنع إلى وفاة ثمانية أطفال ورجل مسن [١] .

كما يعاني النازحون داخل الإقليم من إجراءات معقدة من اجل الحصول على تصريح الإقامة داخل الإقليم وهذا يتطلب وجود كفيل من القومية الكردية حصراً ، إضافة إلى أن هناك عدد غير قليل من النازحين ممن فقدوا أوراقهم الثبوتية وان إصدار وثائق مدنية للنازحين فيه صعوبات عدة وقد يستغرق ذلك عدة أشهر مما أدى إلى حرمانهم من تقديم مساعدات لهم سواء كانت مقدمة من قبل الحكومة العراقية أو من قبل المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع الدولي .

إضافة لارتفاع أسعار العقارات حيث يقدر عدد النازحين داخل الإقليم نحو (٨٥٠,٠٠٠) نازح منذ تموز العام ٢٠١٤ وهم بحاجة ملحة إلى السكن والمستلزمات الغذائية [٢] .

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الجهات الأمنية في المناطق المنزوح إليها تواجه تحديات أمنية وذلك لاحتمالية استغلال الإرهابيين موجة النزوح والتخفي بين النازحين لاختراق

---

[١] المصدر نفسه ،ص١٤.

[٢] مكتب الأمم المتحدة للتنسيق والشؤون الإنسانية (اوتشا)، أزمة النازحين في العراق (اربيل:٢٩ اب٢٠١٤)، ص٧.

هذه المناطق وهذا ما دفع الجهات الأمنية تشديد الإجراءات واتخاذ التدابير الأزمة لمواجهة هذا الخطر وبالتالي زيادة الضغط على النازحين [٣].

في كانون الأول من العام ٢٠١٥، قدرت المنظمة الدولية للهجرة أن (٤٦٠,٠٠٠) من النازحين قد عادوا إلى مناطقهم الأصلية وكان معظم العائدين إلى المناطق الوسطى، مثل صلاح الدين (٥٤%) ،ديالى (٢٠%) و(١٥%) وقد شهدت جميع المحافظات المذكورة دماراً شديدا في البنية التحتية وكذلك الوضع الأمني لا يزال متقلب وعلى الرغم من جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) الذي يدعم الحكومة العراقية لإعادة الاستقرار في المناطق المحررة تحت مظلة مشروع (صندوق تمويل الاستقرار الفوري) ،إلا أن هذا البرنامج لن يتمكن من تلبية جميع الاحتياجات وهو ابعد ما يكون عن القدرة على إصلاح الأضرار المادية إلى مستويات ما قبل داعش وكذلك يمكن التحدي الأكبر في المظالم السياسية والاجتماعية والتوترات بين السكان سواء الباقين أو العائدين فهنالك توتر بين القبائل والطوائف والجماعات العرقية (خاصة في المناطق المختلطة ديالى مثلا) وقد شجعت شكوك الانتماء إلى داعش الصراعات المحلية الجديدة وفي العديد من المناطق قيام الجماعات المسلحة باحتلال ممتلكات النازحين إذ كانوا قادرين على العودة غالبا ما يجد النازحون إن منازلهم قد دمرت أو تعرضت للنهب أو الاستيلاء عليها وفي بعض الأحيان من قبل نازحين آخرين وكمثل على ذلك قامت قوات الاتحاد الكردستاني التي تسيطر الآن على مدينة جلولاء في محافظة ديالى والتي عانت دمارا شديدا خلال الاشتباكات بين الجماعات المسلحة وعلاوة على ذلك تم إحراق العديد من المنازل بشكل همجي ونهبها عند تحريرها ولاسيما المنازل والمحال التجارية التي يملكها العرب [٤].

المطلب الثاني/ التحديات الاقتصادية:

من المعروف انعكاس تردي الوضع الاقتصادي يؤدي إلى استقرار البلد فكلما كان الوضع الاقتصادي مستقر ساعد ذلك على توجيه موارد الدولة وإقامة المشاريع

---

[٣]. فارس الجبوري ،"أزمة النازحين مشاكل وحلول " ، مجلة الهدى (بغداد) ، ١١ايلول٢٠١٤.

[٤]. المنظمة الدولية للهجرة ، النزوح الداخلي في العراق : معوقات الاندماج ،مصدر سبق ذكره ،ص١٤.

الخدمية بعيدا عن استنزافها في المجالات العسكرية ،وذلك فان العراق وفي السنوات التي سبقت دخول (داعش) وما تبعها من إحداث نجد أن النمو والتطور الاقتصادي كان يسري بخطى متردية وذلك لان القائمين على تنفيذ الخطط والسياسات الاقتصادية ليس لهم الخبرة والكفاءة اللازمة إضافة إلى ظاهرة الفساد المستشري في مرافق الدولة كافة إضافة إلى اعتماد اقتصاد البلد وبشكل شبه تام على النفط في ضل غياب قطاعات هامة خاصة القطاع الزراعي والصناعي والسياحي وأمام هذا الوضع هنالك بعض الفئات الفقيرة والمهشمة مما دفعها إلى التصادم مع السلطة أو الفئات المسيطرة داخل الدولة مما يؤدي إلى انتشار العنف وتهديد كيان الدولة كما حدث في حزيران من العام ٢٠١٤ [٢٥].

ففي منتصف العام ٢٠١٤ ظهر التنظيم المتطرف في محافظة نينوى ثم تمدد إلى محافظات أخرى وهذا الظهور المفاجئ أنتج موجات نزوح غير متوقعة وصلت أعدادها (٣,٤)مليون فرد نازح داخلياً وقد تسبب هذا العدد المرعب لرفع نسبة الفقر في العراق لنسبة تقدر بـ (٣٠%) إذا فقد النازحون تعليمهم وسكنهم ومصادر رزقهم وخدماتهم الصحية كما أن نسبة البطالة قد ارتفعت لنسبة تقدر بحوالي (٢١ %) كما أدت موجات النزوح إلى ارتفاع كبير في أسعار إيجارات العقارات في المناطق المنزوح إليها إضافة إلى زيادة أعداد العشوائيات والمخيمات لهذه فان ملف النازحين يمثل اليوم تحدي كبير للحكومة العراقية وفي نفس الوقت للنازحين أنفسهم وعلى الرغم من التخصيصات المالية التي تضمنتها موازنات الحكومة العراقية لعامي (٢٠١٥و٢٠١٦) إلا انه لا يزال هنالك الكثير منهم يعيش اليوم ظروف قاسية حتى أن بعثة الأمم المتحدة اعترفت أن الجهد الدولي المقدم للعراق في مجال إغاثة النازحين وإعادة الاستقرار للمناطق المحررة لن يكون كافياً [٢٦].

ومع استمرار النزاع المسلح في جميع أنحاء البلاد مما تسبب في المزيد من النزوح فقد وصل مجموع النازحين واللاجئين في الداخل والخارج إلى ما يقارب

---

[٢٥] غالب خلف حمد ((الحماية الدولية للنازحين أثناء النزاعات المسلحة الداخلية)) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة تكريت – كلية الحقوق ، تكريت ، ٢٠١٦ ، ص٣٤-٣٥.

[٢٦] المنظمة الدولية للهجرة ، النزوح في العراق يتخطى (٣,٤) مليون (بغداد/نيسان/٢٠١٦)، ص٢.

(٤,٤٠) مليون فرد (انظر جدول رقم واحد) في حين أن الوضع الحالي للنازحين بالفعل يزداد سوء بسبب البنية التحتية والخدمات العامة المثقلة بالأعباء في معظم مناطق البلاد ،وبعد ما يقارب من عامين على تقدم داعش نجد أن النازحين في وضع مالي وخيم خصوصاً بعد فشل جهود الحكومة والمتمثل باللجنة العليا لإغاثة النازحين وعلى الرغم من المساعدات المالية التي قدمتها إلا أن عمل هذه اللجنة شابها الكثير من الفساد وهذا ما أدى بالأسر الضعيفة إلى أن تستنفذ الأحوال الإنتاجية من اجل تلبية الاحتياجات المنزلية اليومية وهنالك فرص محدودة لكسب الرزق في مناطق النزوح ويعتمد الكثيرون على إستراتيجية مواجهة التآكل مثل تقليل الوجبات الغذائية ، واقتراض الأموال ، اللجوء إلى عمالة الأطفال ، بيع الأعضاء والتسول [٧].

ت	اسم الدولة	العدد (مليون شخص)
١	الجمهورية العربية السورية	٦,٦٠٠,٠٠٠
٢	العراق	٤,٤٠٠,٠٠٠
٣	السودان	٣,١٠٠,٠٠٠
٤	اليمن	٢,٥٠٠,٠٠٠
٥	الصومال	١,١٠٦,٨٠٠

جدول رقم (١)

البلدان الخمسة الأولى في المنطقة العربية من حيث أعداد النازحين واللاجئين بسبب النزاعات والعنف لعام ٢٠١٦ *

وعلى الرغم من أن بيانات الحكومة تشير الي عودة نحو (٥٠%) من النازحين الي مناطقهم بصورة عامة ولكن في المقابل ما زالت المخيمات تستقبل المزيد من النازحين خصوصا مع بدء عمليات تحرير الموصل يضاف الي أن جهود الحكومة العراقية منصب على إدامة زخم المعارك لتحرير باقي الأراضي المغتصبة من جهة والانشغال بتوفير متطلبات ديمومة الحياة من جهة ثانية لذا فان أوضاع النازحين تتطلب تحركا كثيفا باتجاه المجتمع الدولي ، ولعل زيارة رئيس الوزراء حيدر العبادي الي واشنطن ولقاءه الرئيس الأمريكي دونالد

[٢٧]. مركز سيسفاير لحقوق المدنيين والمجموعة الدولية لحقوق الأقليات ، أزمة النزوح في العراق : الأمن والحماية ، مصدر سبق ذكره ،ص٥.

ترامب تحمل معها موقفاً أمريكي داعم للعراق وهذا الدعم ينبغي أن يترجم من خلال مساهمة الشركات الأمريكية في عملية إعادة الأعمار وجمع منح الدول استكمالا عما حصل عليه العراق من مساعدات في تموز /٢٠١٦ بعد أن قرر المجتمع الدولي مساعدات تجاوزت ألملياري دولار ، وفقا للمعطيات فان التوقعات تشير الي أن ملف النازحين ربما يشهد تحسن ولكنه يستغرق وقتاً من الزمن ينبغي إعداد خطة التنمية الخمسية المزمع إعدادها للسنوات (٢٠٢٢-٢٠١٨) فضلا عن ضرورة توفير متطلبات الدعم والتمويل لصندوق إعادة الاستقرار للمناطق المحررة ( )[٨] .

المطلب الثالث/ التحديات الاجتماعية التي تواجه النازحين في العراق:

إذا كانت التحديات النفسية والاقتصادية والامنية المترتبة على النزوح وخيمة فإن تحدياتها الاجتماعية هي الاشد خطورة فما جرى مؤخرا في العراق قد مزق النسيج الاجتماعي العراقي بشكل خطير جدا فمن المعلوم ان النازحين انما نزحوا هربا من قتل الارهابيين لهم وان المشكلة الاجتماعية الأكبر هي تزاحم الأعداد الكبيرة من العوائل في مكان واحد وهي في العادة عبارة عن قاعات كبيره حيث لا يفصل بين عائله وأخرى سوى قطعة من القماش (بطانيه)وهذا بحد ذاته يمثل ثغرة ربما تتوسع لتخلق أزمات ومشاكل أسريه صعبة الحل ففي معظم اماكن سكن النازحين لا وجود لخصوصية لرجل ولا لامرأة ولا لطفل او شيخ ولا لصحيح او سقيم .

اولاً- تحدي التعليم:

إن كما هو معلوم تعاني مناطق العراق كافة من تردي خدماتها التعليمية بشكل كبير فعدد الطلاب في الصف الواحد قد بلغ ارقام قياسيه ،وكثير من المدارس خفضت ساعات دوامها لتشارك اكثر من مدرسة في بناية واحده والبعض الآخر طالته صفقات الفساد فهدم ولم تتم إعادة إعماره إضافة إلى تردي الخدمات الصحية والبعض الآخر سكنه النازحون واليوم فان هذه المؤسسة امام تحدي جديد وكبير الا وهو الطلبة

[٨] عبد الزهرة محمد الهنداوي،"النازحون.... أمل يتعاظم أم مشكلة تتفاقم "الصباح الجديد (بغداد)، ٢٠١٧/٤/٢٦.

*الأمم المتحدة العراق الثالث عالمياً في عدد النازحين داخلياً، متاح على الرابط : .http//www.alkulasa.net/artical

النازحين فهؤلاء الطلبة قد تركوا مدارسهم ومن لديه امتحانات في الدور الثاني ومنهم من لم يبقى على تخرجه من الكلية إلا امتحانات الدور الثاني وقد نزح وترك جامعته منهار مستقبله في مهب الريح، فأصبح من المهم وضع حلول سريعة لهم ولعل اهم ما قدم من حلول هو السماح للطلبة في المدارس والجامعات بأداء امتحانات الدور الثاني في مناطق نزوحهم واستدعاء موظفي التربية والتعليم كافة للعمل في غرفة عمليات خاصة بالطلبة النازحين ،ولعل مشكلة الطلبة الجامعيين قد يمكن بطريقة او اخرى استيعاب نسبة كبيرة منها الا ان الامر الصعب هو استيعاب مشكلة طلبة الثانويات والابتدائية وهنا لا بد ان نقوم ما يمكن تسميته (غرفة العمليات المشكلة من الإداريين التربويون النازحين والمحليين)بدعوة المعلمين والمدرسين النازحين والتعاقد مع المحليين غير المعينين اذا تطلب الأمر والاستفادة من البنايات المدرسية بدوام ليلي وكذلك الحسينيات كمدارس وبالتعاون مع وزارة النقل لتوفير سيارات لنقلهم الى هذه المدارس او الحسينيات وحل هذه المشكلة بالكامل [٢٩].

ثانياً– التحدي الثقافي:

إن اختلاط العوائل وخاصة المراهقين والاطفال في بنايات غير معدة للسكن وبأعداد كبيرة جدا يؤدي الى انتشار بعض العادات السلبية بين المراهقين وكذلك الاطفال واضافة الى ظهور مشاكل ومشادات بين العوائل المختلفة الطباع والعادات وهذا يستوجب على اولياء الامور الالتفات الى مثل هذه الخلافات والعمل على حماية اطفالهم من اكتساب هذه العادات السيئة من خلال برنامج مكثف لأطفالهم والاطفال الاخرين الساكنين معهم لغرس ثقافة الاحترام والتعايش والمحبة وبذلك تنحل ازمة النزوح من كونها احد عوامل التدهور الثقافي الى عامل للبناء الثقافي لا تحويل المساكن المزدحمة الى مراكز ثقافية تشارك فيها الاسر وتتعاون فيما بينها لغرس الثقافة السليمة في نفوس الابناء وهنا تقع مسؤولية مهمة كبيرة لاسيما وزارة الشباب والرياضة ووزارة التربية في توفير الاجواء اللازمة لإنجاح التربية والتعليم والتأهيل خلال فترة

[٢٩]. امي ي رواديس (مستقبل النازحون وحقهم في التعليم) متاح على الرابط :
Http:www.right_to_education.org/sites/r2e.gn.apc.org/files/displaced_futures.

النزوح من خلال فتح رياض الاطفال وتوفير وسائل توعية للعوائل وخاصة اولياء الامور عن كيفية التعامل مع الوضع الجديد ويجب ان لا ننسى دور منظمات المجتمع المدني المهتمة بشؤون الطفولة والمراهقين والثقافة في تحقيق هذا الهدف [٣٠].

ثالثاً– تحديات المسكن والصحة:

في مناطق النزوح تبدأ معاناة اخرى للنازحين وهي اماكن سكنهم فمنهم من سكن المخيمات ومنهم من سكن خربة قديمة ومنهم من سكن بنايات قيد الانشاء (هيكل)ومنهم من سكن المدارس والبغض الاخر حصل الى وضع افضل الى حد ما ورغم تعدد مشاكل النازحين إلى انها تشترك في سمات عامة لتمثلها جميعا ،ففي الظروف المناخية القاسية حيث الحر الشديد وهذه المساكن لاتلبي ادنى متطلبات الحماية من الحر كما انه من الاماكن التي يسكنها النازحون وبسبب عدم وجود تناسب بين مساحة المكان وعدد العوائل فإن احتمال ظهور مشاكل صحية يكون كبير كما ان الازدحام بالاساس يساهم بسهولة تفشي وانتقال الامراض المعدية ويجب على الدوائر الصحية في عموم العراق استحداث وحدة عمليات خاصة بالنازحين في كل منطقة يتواجدون فيها ويجب ان تركز على الامراض التى يمكن ان تنتشر في اوساطهم وتحويل المخصصات الصحية للمناطق التي نزحوا منها الى المناطق التي نزحوا اليها من ادوية ولقاحات وخاصة الادوية التي تخص الامراض المزمنة مثل السكري وضغط الدم وغيرها وكذلك يتم دمج المنتسبين في الدوائر الصحية في المناطق الساخنة فإنه بالإمكان الاستفادة من هذه الكفاءات في مراكز صحية قريبة من مساكن النازحين وعقد الندوات لزيادة الوعي الصحي والاستفادة من وسائل الإعلام وجميع المنشورات في بث هذا الوعي [٣١].

رابعاً– توترات الأقلية والاغلبية في نينوى (سنجار):

---

(٣٠) . التقرير الوطني للتنمية البشرية في العراق ، شباب العراق تحديات وفرص ، ٢٠١٥.

(٣١) . مناف العبيدي ، النازحون في العراق ، شتتهم شبح الموت وجمعتهم المعاناة في المخيمات ، الشرق الاوسط ، عدد ١٣١٩٥ ، ٢٠١٥.

لقد ادى تحرير مدينة سنجار في تشرين الثاني ٢٠١٦ ،الى خلق وضع تنافسي بين العديد من الفصائل للسيطرة على المنطقة مثل وحدات حماية الشعب الكردي بقيادة حزب العمال الكردستاني والجماعات المحلية من جهة ،وقوات البيشمركة التابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني من جهة اخرى ،ولقد زادت هذه التوترات بين هذه الجماعات وكانت هناك حوادث قتال ادت إلى وقوع اصابات واندلع نزاع عنيف بين اليزيدين والجماعات الكردية المسلحة ،تعرضت مدينة سنجار الى النهب المنظم عند التحرير وانطلاقا من الانتقام دخلت الجماعات المسلحة إلى المدينة لنهب البيوت العربية، وبعد ذلك الحين زادت وتيرة التصريحات من كلا الجانبين المسلمون يطلبون الحماية من اليزيدين والمجتمع اليزيدي ،بالمقابل يدعي الحق في الدفاع عن انفسهم ومنع العودة المحتملة لداعش (التي لا تزال تطلق الصواريخ بشكل عشوائي باتجاه المدينة)ونتيجة لذلك فإن عودة العائلات النازحة وخاصة العرب ليست محتمله في المستقبل القريب[٣٢].

المبحث الثالث : الاجراءات المتبعة للتعامل مع الازمة

شهد العراق منذ منتصف حزيران ٢٠١٤ موجة عارمة من النزوح والتهجير الجماعي، حيث ان هذا النزوح بدأ بعد دخول عصابات داعش الى محافظات نينوى وصلاح الدين وديالى واجزاء من محافظتي كركوك والانبار، وهو ما نتج عنه قيام عمليات عسكرية كبيرة لمواجهة هذا المد الارهابي ودفع مئات الالاف من المواطنين الى النزوح شمالا الى اقليم كوردستان ومحافظة كركوك وجنوبا باتجاه محافظات الوسط والجنوب والعاصمة بغداد، حيث الامن والاستقرار، وازاء هذه الازمة بلغ عدد النازحين اكثر من (٢,٥ مليون شخص) ينتشرون في حوالي ٥٠٠ موقع في انحاء البلاد وهو ما تطلب تدخلاً حكومياً لمواجهة هذه الازمة ومحاولة وضع الحلول لها او التقليل من اثارها السلبية ومن ثم طلب المساعدة الخارجية من المنظمات الدولية

[٣٢]. تحرير سنجار يخلق توتر بين قادة حزب العمال الكردستاني متاح على الرابط التالي :
Http//basnews.com/en/the_betrayal_of_shingal/2015.

وخاصة الامم المتحدة لذا سنتطرق الى الاجراءات التي اعتمدتها الحكومة العراقية والمنظمات الدولية لمواجهة الازمة.

اولاً– الموقف الحكومي من الازمة:

ان مسؤولية حماية ومساعدة النازحين داخلياً تقع على عاتق السلطات الوطنية (النظام السياسي) القائم في الدولة باعتباره لم يعتبر الحدود الدولية لبلده وهذا ما اكدته المبادئ التوجيهية الخاصة بحماية النازحين في المادة الثالثة الفقرة الاولى (تقع على عاتق السلطات الوطنية في المقام الاول وفي نطاق ولايتها واجب مسؤولية توفير الحماية والمساعدة الانسانية للمشردين داخليا) [٣٣].

وهو ما تنص عليه المادة الخامسة والعشرون الفقرة الاولى (حماية المتشردين يقع على عاتق السلطات المحلية) [٣٤].

عملت الحكومة العراقية الى اجراء مسح لأعداد النازحين الى محافظات العراق الشمالية والوسطى والجنوبية لتستطيع من تقييم الوضع آنذاك، فجاء تقرير وزارة الهجرة والمهجرين ليبين ان عدد النازحين يصل الى (٢,٥١٩,٨٤٩) نازح، وبواقع (٤٨٥,٧٨٤) عائلة ثم جاء تقرير وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء بالتنسيق مع وزارة الهجرة والمهجرين خلال العام ٢٠١٤ والذي شمل (١٢ محافظة) وسطى وجنوبية، ليشير الى وجود اكثر من (١,٢ مليون) نازح، وجاءت حاجة هذا التقرير لهدف الوقوف على المشاكل التي يواجهها النازحين لتوثيقها ودعم صانع القرار الحكومي لإغاثتهم والنهوض بالواقع الذي يعيشون فيه [٣٥].

لقد شعرت الحكومة ومنذ الايام الاولى لبدأ ازمة النزوح بأن هنالك مشاكل جمة سوف تواجهها ان لم تتخذ سياسة قائمة على مساعدة النازحين ،لذا امسى النزوح الداخل واحداً من بين اكثر التحديات اثرا في التنمية البشرية لما له من اثار اقتصادية

---

(٣). المبادئ التوجيهية الخاصة بشأن التشريد الداخلي ، hrlibrary.umn.edu/Arab/IPD-guiding.html .

(٣). المصدر نفسه.

(٣). المفوضية العليا لحقوق الانسان في العراق ، النازحون والمهجرون داخلياً ، مقدم للمقر الخاص في الامم المتحدة، بغداد ، ٢٠١٥ ، ص ٣.

واجتماعية وبيئية ونفسية وخيمة تهدد الاستقرار والنمو والتوزيع وتسلب حقوق البشر والتي هي غاية من اجل خيارات افضل لكل انسان، لذلك اتجهت الحكومة بعد اجراء المسح الميداني لأعداد النازحين الى وضع خطة تقودها وزارة الهجرة والمهجرين لتوزيع مبالغ مادية على العوائل النازحة قدرت بحوالي ٨٠٠$ لكل دفعة كإجراء تعويضي لأصحاب الدخول المحدودة الذين تضرروا كثيرا، كما شكلت الحكومة العراقية اللجنة العليا لإغاثة النازحين وايوائهم وفق قرار مجلس الوزراء المرقم (٣٢٨ لسنة ٢٠١٤) ومن ثم العمل على تشكيل خلية ادارة الازمات في مكتب رئيس الوزراء ومن ثم العمل على ادارة ملف النزوح بالتعاون مع وزارة الهجرة والمهجرين ومجلس الامن الوطني[٣٦]. كما عملت الحكومة العراقية من خلال وزارة الهجرة والمهجرين على افتتاح الكثير من المخيمات الخاصة بالنازحين في الكثير من محافظات البلاد ،ففي بغداد تم افتتاح مخيم النداء ومخيم زيونة ومخيم نبي الله يونس ومخيم الدورة ومخيم حي الجامعة اضافة الى مخيمات اخرى في كركوك ومنها مخيم عربت ومخيمات اخرى في اقليم كردستان بالتعاون مع حكومة الاقليم في ادهوك وفي الخازر واماكن اخرى متفرقة، وعملت وزارة التجارة العراقية على توفير مفردات البطاقة التموينية للعوائل النازحة ففي بغداد وصل تجهيز مخيمات النازحين بهذه المفردات الى ١٠٠% في مخيم النبي يونس – الرصافة و٩٠% مخيم زيونة و٧٦% مخيم الدورة و٩٧% مخيم حي الجامعة و٧٤% مخيم النداء، كما تراوحت عدد الزيارات والمتابعات الحكومية لهذه المخيمات بين ٧٩% – ٩٧% فيما وصلت نسبة استلام العوائل النازحة في بغداد لمنحة النازحين ما بين ٧٥,٢% – ١٠٠% وهي نسبة عالية تؤكد وصولها الى اقصى عدد من المستحقين رغم الصعوبات التي واجهتها هذه العملية[٣٧].

وقد اشار ممثل رئيس الوزراء علي العلاق في لقائه بعثة الامم المتحدة في العراق ، ان رئيس الوزراء قرر ان يدعم هذا الجهد بتأسيس مكتب لدعم واسناد المنظمات

---

(٣٦). اللجنة العليا لإغاثة وايواء العوائل النازحة ، "خطة الحكومة العراقية لعام ٢٠١٥ لإغاثة وايواء العوائل النازحة" ، مجلس الوزراء ، ٢٠١٥ ، ص٣.

(٣٧). هدى باقر حسن ، تقديم الخدمات الصحية والمجتمعية المقدمة للأسر في مخيمات النازحين داخليا في محافظة بغداد ، مجلة الكوفة للعلوم ، جامعة الكوفة ، ٢٠١٦ ، ص٣-٥.

الانسانية يديره الناطق الرسمي للحكومة العراقية لتذليل الصعوبات التي تواجه هذه المنظمات في عملها داخل العراق واضاف بأن العراق يريد دعم الدول المانحة في بناء قدرات العراقيين في الحكومة والمؤسسات الاهلية، كما اشار العلاق ان مجلس الوزراء كان قد خصص في وقت سابق مبلغ ٢٥ مليون دولار لدعم النازحين اضافة الى تخصيص ٤٠ مليون دولار لدعم جهود وزارة الهجرة والمهجرين لأداء مهامها في حل مشكلة النازحين والمهجرين داخل البلاد [٣٨]. لقد عملت الحكومة العراقية على ايلاء الجانب الامني الاهمية الكبرى الى جانب الاهتمام بالنازحين ومعاونتهم معاونة مالية حتى لا يشعروا بالذلة وتحديداً ذوي الدخول المحدودة ومحاولة مد اليد لمساعدة العوائل بكافة الجوانب للتغلب على هذه الحالة المؤقتة والعمل على تفعيل دور وزارة الهجرة والمهجرين والاستفادة من الخبرات العربية والدولية والمحلية في حل مثل هكذا مشكلة اضافة الى الاهتمام بالجوانب الصحية وتحسين مستوى الخدمات الطبية المقدمة للنازحين في المخيمات [٣٩].

ومع تزايد الانتصارات التي حققتها القوات الامنية المتمثلة بالجيش والشرطة والحشد الشعبي وتحرير اجزاء كبيرة من محافظة بابل (المدائن) وديالى وصلاح الدين والانبار، عملت الحكومة على البدء بإعادة النازحين الى المناطق التي نزحوا منها ،ومع حلول منتصف ٢٠١٥ تمت اعادة ما يقارب (٤٠٢,٦٦٠) شخصاً او ما يقارب (٦٥,٥٨٧) عائلة الى مواقعهم الاصلية، شكل ٥٤% منهم نازحون عادوا الى محافظة صلاح الدين في حين عاد ٣٩% منهم الى قضاء تكريت مركز قضاء محافظة صلاح الدين و١٩% عادوا الى ديالى و١٦% الى نينوى وقد وصل العدد الكلي للعائدين الى مناطقهم الاصلية مع نهاية ٢٠١٦ الى حوالي (١,٥ مليون) حسب بيانات وزارة الهجرة والمهجرين كل ذلك تم من خلال لجنة اعداد خطة واعادة اعمار المناطق المحررة والمتضررة جرّاء العمليات العسكرية والارهابية فقد تم تخصيص مليار

---

(٣٨). عمار عيسى كريم ، النازحون داخليا في ضوء الحماية الدولية ، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية ، العدد ٢، لسنة ٢٠١٥ ، ص٢٠٥.

(٣٩). وديان ياسين عبيد ، التهجير القسري في العراق اثاره واسبابه ، مجلة كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، مجلد ٢٧، ٢٠١٦ ، ص٢٨٣.

دولار من ميزانية عام ٢٠١٤ لنازحين وتم تمويل (٨٦١ مليار دينار) منها لدعم حالة العودة وتم تخصيص المبلغ ذاته لعام ٢٠١٥ خصص منه (٥٧٥ مليار دينار) لدعم مساعي العودة ايضا التي اخذت تتجه تصاعديا في نهاية العام نفسه [٤].ولم يقتصر الدعم الحكومي على المنح المالية بل اشتمل على توزيع المواد الغذائية والمواد المنزلية التي كلفة الموازنة مبالغ لا يستهان بها من اجل الحد من تداعيات الازمة ، كما عملت الحكومة وفق ميزانية العام ٢٠١٦ على تخصيص مليار دولار و٨٢٠ مليون دولار للجنة العليا لإعادة النازحين وتمويل ٨٠٠ مليار توزع حسب الابواب الاتية ٦٥٠ مليار دينار منحة نقدية للعوائل المسجلة في بطاقة (Q.Card) و٥٠ مليار دينار لدعم مشاريع الايواء و ٥٠ مليار دينار لدعم الاغاثة الطارئة و٢٥ مليار دينار لخدمات التعليم والصحة والوقود والحمايات القانونية و٢٥ مليار دينار لدعم متطلبات اعادة الاستقرار وتمت ايضا اعادة ٢٠٠،٠٠٠ الف عائلة من نفس العام الى ديالى وصلاح الدين والانبار و نينوى بعد انجاز متطلبات اعادة الاستقرار وتوزيع مفردات البطاقة التموينية وانشاء (١٠٠،٠٠٠ الف) من الوحدات الايوائية السكنية واصدار البطاقات الثبوتية للعوائل العائدة التي فقدتها اثناء النزوح وتقديم الخدمات الصحية (وقائية – علاجية) والعمل على عقد مؤتمر دولي لغرض دعم العراق في اعادة الاستقرار وتمويل ما لا يقل عن ٣٥% من ميزانية الخطة المقترحة للاستجابة الانسانية و٥٠% من ميزانية اعادة الاستقرار [٤]. وعلى الرغم من ذلك فلا زالت الحكومة تواجه مشكلة مستمرة منذ ما يقارب ٣ سنوات وذلك لعجز الميزانية المرصودة للاستجابة للمطالب المتزايدة فلا يمكن اغفال العديد من المشاكل التي لايزال يعاني منها النازحين ففي مقارنة لحال النازحين قبل وبعد حزيران ٢٠١٤ نرى ان اكثر من ٨٠% من الذكور كانوا يمارسون اعمالا يومية يعتاشون هم واسرهم من خلالها ولكن انخفضت هذه النسبة لتصل الى ١٢% كما ان عدد الذين يسكنون املاكا خاصة لهم قبل الازمة يصل ٨٧% انخفضت ما يقارب ٧٠% كما انخفض ايضا نسبة

([٤]). وفاء جعفر المهداوي ، ازمة النازحين في العراق الاغاثة واعادة الاستقرار ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٤ ، عدد ٥٠ ، ٢٠١٦ ، ص١٢٠.

([٤]). اللجنة العليا لإغاثة وايواء العوائل النازحة ، مصدر سبق ذكره ، ص٤.

الملتحقين بالمدارس لتصل الى ١٨% بعد ان كانت ٩٢% وانخفضت الخدمات الصحية ايضا فلم تتجاوز ١٠% قياسا مع ٨٨% قبل الازمة اضافة الى صعوبات اخرى تواجه النازحين مما يجعل الحكومة في موقف لا يحسد عليه خاصة مع تراجع اسعار النفط الخام وازدياد عجز الميزانية العامة مما يدفعها الى التوجه نحو الاستدانة من الخارج وخاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ليجعلها اسيرة تنفيذ سياساتهم [٤٢].

ثانيا : موقف الجمعيات المحلية والمنظمات الدولية من الازمة.

يأتي دور المنظمات الدولية في ازمة النازحين في العراق مستندا الى الاتفاقيات الدولية وعلى رأسها اتفاقية جنيف التي اكدت في المادة (٤) بشأن (حماية الاطفال والنساء في حالات الطوارئ والمنازعات المسلحة) كما اشارت المادة (٥) (تعنبر اعمالا اجرامية جميع اشكال القمع والمعاملة القاسية واللاإنسانية للنساء والاطفال) حيث تشكل اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ والبروتوكولات الاضافيان لعام ١٩٧٧ طارا لحماية السكان المدنيين ضد النزوح وحتى من نزح منهم وهو ما اشارت اليه المادة (٤٩) من الاتفاقية على (خطر النقل القسري للسكان ولا يتم ذلك الا من خلال جهد عسكري منظم)، لقد ادى سقوط الموصل في حزيران ٢٠١٤ بيد (تنظيم داعش الارهابي) الى موجة جديدة من النزوح داخل البلاد وبأعداد كبيرة عجزت الحكومة على مواجهتها لوحدها مما استدعى تدخلا اميا دوليا عن طريق المنظمات الدولية ومنها الامم المتحدة بفروعها المتخصصة ، حيث قدرت الامم المتحدة اعداد النازحين بأكثر من (٢،٥) مليون نازح و(٥،٢) مليون يحتاجون الى مساعدات عاجلة مما جعلها ترفع حالة الطوارئ في العراق الى اعلى المستويات وهو المستوى الثالث [٤٣]. لقد اصدرت المفوضية السامية لشؤون النازحين للفترة من منتصف حزيران ٢٠١٤ ولغاية اواخر كانون الاول ٢٠١٤ اكثر من (٢٠) بيانا صحفيا ونداءات ومناشدات فيما يتعلق

([٤]). وديان ياسين عبيد ، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٩-٢٨١.

([٤]). عمار مراد العيساوي ، المركز القانوني للنازح الداخلي في القانون الدولي الانساني "العراق نموذجاً" ، كلية الدراسات الانسانية الجامعة ، ٢٠١٥ ، ص ٦٣٠-٦٣٢.

بأوضاع النازحين حثت فيه السلطة التشريعية وصناع القرار الحكومي على النهوض بواقع النازحين والمهجرين وعلى رأس هذه المطالبات فتح منافذ لدخول النازحين الى المناطق الامنة ومطالبة وزارة الهجرة والمهجرين على التنسيق مع الوزارات الاخرى لتقديم المساعدات العاجلة للنازحين ومطالبة الهلال الاحمر العراقي بتوفير الاغاثات والمساعدات للنازحين في مناطق نزوحهم وكذلك ايضا مطالبة وزارة الصحة بتوفير الادوية اللازمة ودعم المفارز الطبية في المخيمات ومطالبة الامم المتحدة بمساعدات عاجلة للنازحين في مدينة الموصل وباقي المحافظات التي شهدت دخول (تنظيم داعش) اليها ، كما ادانت ما تعرض له المسيحيين واليزيدين وطالبت بتوفير الحماية القانونية لهم وحثت الحكومة العراقية للانضمام الى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المعنية بالمهجرين والنازحين [٤٤].

اصدرت الامم المتحدة احصائيات لعدد العوائل النازحة في محافظات العراق وجاءت كالاتي كوردستان العراق ثم بغداد ثم كركوك ثم المحافظات الجنوبية واجرت منظمة الصحة العالمية وبالتعاون مع وزارة الصحة ومديرية صحة بغداد تقييما سريعا لاحتياجات في حي الشهداء في منطقة ابو غريب لتحديد الاحتياجات الصحية لنمو ١٧،٠٠٠ الف اسرة نازحة ، اضافة الى التعاون مع منظمة اليونسيف ومنظمة الغذاء العالمي لتوفير احتياجات اكثر من ٥٠،٠٠٠ الف اسرة في كوردستان العراق ، وقد تم توزيع ٣،٤٤٨ مجموعة من المواد غير الغذائية واكثر من ١٠،٠٠٠ الالاف خيمة في بغداد والانبار اضافة الى اقامة المخيمات في بغداد واقليم كوردستان وتوفير المراحيض ووحدات الاستحمام وخزانات المياه وغير ذلك [٤٩].كما ساهم برنامج الغذاء العالمي في تقديم المساعدات الطارئة للنازحين من خلال تقديم مساعدات تقدر ب٢٩ مليون دولار مع نهاية العام ٢٠١٥ ثم تلاها في العام ٢٠١٦ بتقديم المساعدات للنازحين في جميع محافظات البلاد الخاضعة للسلطة المركزية او سلطة الاقليم فقد ساعد ما يقارب ٤٢٣،٠٠٠ الف شخص من خلال تقديم الحصة الغذائية الشهرية بالمشاركة

---

(٤٤). المفوضية العليا لحقوق الانسان في العراق ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٨.

(٤٩). منظمة اوجا (OCHA) ، ازمة العراق تقرير رقم ٤١ ، ٢٨ نيسان ٢٠١٥ ، ص٥.

مع كل من وكالة التعاون التقني ومؤسسة البرزاني الخيرية ومنظمة الانقاذ الانسانية العراقية ثم تلاها بزيادة وصلت الى ١٠٩،٨٧٧ حصة غذاء عائلية، كما عمل برنامج الاغذية العالمي مع شركائه المجلس الدنماركي للاجئين دميرسي كور بنشر الية الاستجابة الفورية وبنجاح عالي وذلك من خلال مساعدة اكثر من ٥٨،٠٠٠ الف شخص بالعودة الى مناطقهم في محافظة نينوى ومساعدة ٢٢،٠٠٠ الف شخص نزحوا الحويجة في محافظة كركوك كما عمل على تحقيق الاستجابة الفورية في العام ٢٠١٦ لما يصل الى ٥،٢ مليون نازح ميزانية وصلت الى ١،٦ مليار دولار اميركي[٤٦].

لقد لعبت الامم المتحدة دورا مهما الى جانب المنظمات الغير حكومية في الحيلولة دون حصول انهيار شامل في الخدمات الاجتماعية الاساسية كم تم تحاشي تفشي الامراض الخطيرة اضافة الى اطلاق الحملات الصحية والتعليمية لملايين المواطنين بالتعاون مع الحكومة العراقية، كما ساعدت في توفير مياه صالحة للشرب وحصص اغاثة الطوارئ والامدادات الكبية والسلع غير الغذائية في تقديم اغاثة مؤقتة للنازحين داخليا والمناطق المجاورة الضعيفة عن طريق ادارة العمليات في الاردن والكويت وثمة الحاجة الى مزيد من مركزية ادارة المعلومات للتأكيد من توافق البيانات والمصداقية وتيسير التخطيط الملائم والمراقبة للاستجابة ، ولا يغفل الدور الذي لعبته جمعية الهلال الاحمر العراقي بدعم من المنظمات التابعة للأمم المتحدة كون نشاطاتها لا تقتصر على اوقات الحروب والكوارث الطبيعية لكنها تركز على اوقات السلم ايضا[٤٧] نفذ عمل الهلال الاحمر على اقامة المخيمات المتكاملة للنازحين واللاجئين وضحايا النزاع اولئك الذين دمرت منازلهم نتيجة دخول (تنظيم داعش الارهابي) الى العراق كما عملت ايضا على توفير المساعدات الاساسية من المواد الغذائية والتكميلية والمعدات الصحية والاغطية ومعدات الطبخ وحاويات المياه وتنظيم حملات التبرع بالدم لدعم مستشفيات العناية المشددة واخراج الجثث التي يتم العثور عليها في

(٤٦).برنامج الغذاء العامي (WFP)، المساعدات الطارئة للنازحين في العراق ، تقرير عن اوضاع ازمة العراق ، ٢٠١٦.

(٤٧). انطونيو غويتريس، دور الامم المتحدة في العراق، نشرة الهجرة القسرية "ازمة النزوح في العراق"، ٢٠١٤ ، ص٥.

المناطق التي يتم تحريرها والعمل على تحديد هويتها كذلك ايضا توفير ما يلزم من معدات الاسعاف الاولى للطوارئ وحقائب الجثث والاغطية واغطية الاسرة والنقالات الطبية والمسكنات ومستلزمات التخدير اضافة الى العمل تأمين المساعدات الغذائية وبمساعدة اللجنة الدولية للصليب الاحمر في الكويت والامارات العربية المتحدة بتوزيع سلّات غذائية وصلت الى اكثر من ٧٠٠،٠٠٠ الف عائلة كذلك ايضا توفير مياه الشرب للنازحين ، لقد دفع العاملون في الهلال الاحمر العراقي ثمنا غاليا خلال ادائهم لهذه الواجبات حيث تعرضوا الى القتل او الاصابة من قبل (عناصر داعش الارهابي) فوصلت حالات الاستهداف للقوافل الى اكثر من ٣٠ استهداف و١٣ حالة لاستهداف مخازن الهلال الاحمر ، وعلى الرغم من ذلك يبقى الهلال الاحمر رغم كل الظروف ملتزما ببذل كل ما في وسعه لخدمة الشعب العراقي [٤].

ان استمرار عملية النزوح خاصة بعد وصول القوات العراقية الى الاجزاء الاخيرة من محافظة نينوى استمر الدور الداعم للأمم المتحدة من خلال منظماتها وفروعها في العراق ومنها منظمة (OCHA) فقد شمل عمل هذه المنظمة خطوط التماس الامامية مع (تنظيم داعش) لتقديم المساعدات السريعة للنازحين فقد قدر عدد المستفيدين بحوالي ١٨،٠٠٠ الف عائلة بما في ذلك ٥٨،٢٠٣ طفل ، كما قام شركاء الية الاستجابة السريعة ومنذ بداية عملية تحرير الموصل بتوزيع مجموعات الطوارئ على (٤٧٥،٢٣١) شخصا بما في ذلك (٢٦١،٣٧٧) طفلا وتكفي حصص الاستجابة السريعة لحوالي اسبوع واحد وفي مجال الاستشارات الطبية تم تقديم اكثر من ٦،٠٠٠ الاف استشارة طبية للأطفال الذين تقل اعمارهم عن ٥ سنوات وبلغ عدد الاستشارات الطبية في اسبوع واحد اكثر من (١،٣١٢) لقاحا ضد شلل الاطفال خلال الشهر الاول لبداية العمليات لتحرير مدينة الموصل ، كما يصل عدد من يتلقى مياه الصرف الصحي في المخيمات الى اكثر من (٢٠٠،٠٠٠) الف نازح في محافظة نينوى فقط اضافة الى ذلك فقد تم الوصول الى اكثر من ٢١،٠٠٠ الف شخص وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي العام لهم واحالة اكثر من ١٣،٠٠٠ الف حالة الى

---

(٤). جمال الكربولي ، الهلال الاحمر العراقي ، نشرة الهجرة القسرية (الامم المتحدة) ، ٢٠١٥ ، ص ٤٨-٤٩.

فرق الحماية المتنقلة لتقديم المساعدات المتخصصة وغيرها من الخدمات الاخرى المقدمة للنازحين [٤].

وعلى صعيد اخر عملت المنظمة الدولية للهجرة في العراق في مجالات متعددة منها الصحة حيث تم تقديم اكثر من ١٦٧،٠٠٠ الف استشارة خلال العام ٢٠١٦ فقط ، وتوزيع كسوة ملابس لأكثر من ١٦،٥٠٠ الف عائلة حلال العام ٢٠١٦ ايضا كذلك ايضا قدمت الدعم النفسي والاجتماعي لحوالي ١٨،٦٣٩ الف عائلة وتوزيع لوازم المأوى الطارئ لأكثر من ٥،٩٩٨ الف عائلة وتوزيع الخيام لأكثر من ١١،٠٠٠ الف عائلة ونصب كرفانات لحوالي ٢٠٠ عائلة وتقديم اعمال للنازحين استفادت منه اكثر من ١٥٠ عائلة وتوزيع لوازم الكيروسين لأكثر من ٢٠،٠٠٠ الف عائلة كذلك ايضا تقديم خدمات النقل للنازحين الى اماكن امنة لأكثر من ٢٩،٧٥٩ الف عائلة كما عملت على تنسيق ادارة المخيمات لبعض المواقع الكترونيا لحوالي ٢٠ مخيم وتقديم مشاريع ذات اثر سريع لحوالي ١٢٠٠ عائلة [٥].

الى جانب ذلك فقد عملت منظمة الهجرة الدولية على تقديم المساعدة الفنية للوزارات العراقية في مسؤوليات الهجرة وادارة الحدود من خلال اعادة النظر في وظائف وهيكليات العجرة واعداد مسودات السياسة الوطنية للهجرة وانشاء مركز تدريب للهجرة يقدم تدريبات اللغة وحقوق الانسان والتنمية الادارية والمهارات التكنولوجية وذلك لكونها تعتبر ان الاستقرار لن يعود الى العراق مالم يقيم العراق بناء نظام فعال ناجح ومتكامل لأداره الحدود لهدف مشترك وهو اقامة حدود مفتوحة وفي الوقت نفسه تكون امنة وخاضعة للرقابة [٥]. ان مساهمات المنظمات الدولية في العراق كانت كبيرة ولكنها لم تكن قادرة على اشباع الحاجات المتزايدة للنازحين وهذا كله انعكس مع عوامل اخرى في ضعف خطير للنازحين داخليا حيث لاتزال حالة النازحين متأثرة بالنزاع المسلح الدائر والتهديد الذي يشكله (تنظيم داعش الارهابي)

---

(٤). مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية في العراق ، العراق : الاستجابة الانسانية للموصل ، تقرير للوضع الانساني ، عدد ٢٤ ، ٢٠١٧ ، ص٢٤.

(٥). المنظمة الدولية للهجرة في العراق ، تقرير الاستجابة للموصل ، عدد ٣ ، ٢٠١٧، ص٢.

(٥). دانا غرابر لاديك، بناء قدرات العراقيين ومساعدة النازحين داخلياً ، المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠١٦، ص٥٠-٥١.

في داخل البلاد اضافة الى العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية فقد ادى ازدياد اعداد النازحين الى اكتظاظ مناطق النزوح بالسكان واصبح النازحون ينافسون ابناء المحافظات المستقبلة للنازحين في مواردهم ومشاكل تتعلق بالنازحين الذين حرموا من مناطقهم بسبب العمليات الجارية وهذا يحتاج الى وضع استراتيجيات ما بعد التحرير وتكون شاملة في معالجة جوانب المشاكل الداخلية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وحتى النفسية واعادة بناء مجتمع وتأسيس سيادة جديدة للقانون يكون الفرد خاضع لها دون تمييز بين فرد واخر وادارة عملية استعادة الممتلكات والتعويض المناسب[٥٢].

ثالثاً– الحلول المقترحة لازمة النازحين في العراق (سيناريوهات مستقبلية) :

اثرت التجربة التي رافقت دخول (عصابات داعش الارهابية) الى العراق في منتصف حزيران من عام ٢٠١٤ على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية والامنية، وباتت مؤسسات المجتمع تفقد فاعليتها وادائها المؤسسي نتيجة للضعف الذي اصاب السلطة المركزية حتى ظهرت العديد من المشاكل لعل اهمها ما اصاب شرائح واسعة من المجتمع من حالات النزوح والتهجير القسري وما رافقه من اعمال عنف طالت جميع محافظات العراق الغربية والشمالية اذ اجبرت العوائل التي سكنت واستقرت في هذه المحافظات الى النزوح دون الاخذ بنظر الاعتبار العواقب الوخيمة الناتجة عن النزوح والمخاطر التي تواجه تلك العوائل [٥٣].

على الرغم من ذلك الا ان ظاهرة النزوح هي قديمة في العراق وليست وليدة الصدفة، كما انها اصابت العديد من البلدان على المستوى الاقليمي والدولي ولا زال المجتمع الدولي يحاول الحد من هذه الظاهرة ، ويعد العراق الان احد اكبر مجتمعات النازحين بعد الجمهورية العربية السورية حيث تجاوز العدد (٢,٥ مليون نازح)، اختلفت

---

(٥٢). لهيب هيغل، ازمة النزوح في العراق الامن والحماية، مركز حقوق المواطن، نيويورك، الولايات المتحدة الامريكية، ٢٠١٧، ص٢٨.

(٥٣). وديان ياسين عبيد ، مصدر سبق ذكره .

التسميات اتجاههم هل هم نازحين؟ ام ضيوف؟ ام ابناء بلد خضعوا لوضع استثنائي دفعهم الى ترك مناطق سكناهم الاصلية ؟ [٥٤].

ان دراسة مسألة النازحين تحتاج الى تقديم بعض الحلول او السيناريوهات المستقبلية لهذه المشكلة التي تؤرق هذه الاعداد الكبيرة من الناس داخل البلد ، لذلك سنحاول من خلال استقراء الوضع القائم في محاولة تقديم بعض المشاهد الاقرب حدوثاً والاكثر ترجيحاً لهذه المشكلة (الظاهرة):

١- المشهد الاول – القائم على استمرار الوضع على ما هو عليه:

يرى هذا المشهد ان الوضع القائم سيستمر لفترة قادمة ويبقى دون تغيير وذلك لأسباب عديدة تمثلت في ضعف الدعم الحكومي للنازحين وعدم قيام وزارة الهجرة والمهجرين بدورها تجاه المشكلة وذلك لقلة التخصيصات المقدمة لها والناتجة من انخفاض الموازنة المالية في العراق بسبب تدني اسعار النفط في الاسواق العالمية واعتماد الاقتصاد العراقي عليه بصوره رئيسية، اضافة الى عدم قدرة المساعدات التي تقدمها المنظمات الدولية على سد الحاجة المتزايدة للنازحين وهو ما اكده المنسق العام للمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في شمال العراق (جيمس ميركس) بأن "احتياجات النازحين ضخمة ولا نهاية لها، مشيراً الى انهم بحاجة ماسة الى الماء والغذاء والدعم الصحي والنفسي خاصة اولئك الذين خرجوا من اماكن يسيطر عليها التنظيم الارهابي وتعرشوا الى صدمات نفسية وذهنية" [٥٥].

٢- المشهد الثاني – الذي يفترض تغيراً جذرياً في حل ازمة النازحين وذلك بالاستناد الى التغيير في المشهد السياسي والامني وانعكاس ذلك على الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية وحتى النفسية للنازحين حيث تمثل هذه التغييرات بتحسن الظروف والاوضاع بين الفرقاء السياسيين وتوجه مجلس النواب نحو دعم الحكومة بشكل كامل والعمل على دفع عجلة الاستقرار

---

(٥٤). المنظمة الدولية للهجرة ، النزوح الداخلي في العراق معوقات الاندماج ، تقرير مقدم الى الامم المتحدة المرقم ٢٢ لسنة ٢٠١٥ ، ص٤.

35. James Mareks , General Coordinatior of the UN in Iraq,"Crisis of displacement", Report to UN, Ira, 2016, P3

وتحسين الاوضاع السائدة وتوجه البرلمان خارجياً للحصول على المساعدات الخارجية لتقليص الازمة ومن ثم انهائها، وهو ما اكده رئيس البرلمان العراقي سليم الجبوري "ان على الامم المتحدة دعم الجهد الانساني في العراق ودفع البرلمان العراقي نحو المزيد من التنسيق مع الحكومة لرفض اي تدخل خارجي وحل للمشاكل الوطنية داخلياً من خلال الحوار والتفاهم وعدم التأثر بالمشاكل والتقاطعات التي تحصل ما وراء الحدود" [٦].

وامنياً هو تحسن الوضع الامني من خلال تقدم القوات العراقية في مساحات واسعة وتمكنها من السيطرة على جميع اراضي محافظة ديالى و٨٠% من اراضي محافظة صلاح الدين وتحرير اجزاء كبية من نينوى والانبار، كل هذا غير المعادلة وحسن الاوضاع نحوى إن النازحين بدئوا يستبشرون خيراً بإمكانية العودة القريبة الى ديارهم التي هجروا منها منذ حزيران من عام ٢٠١٤ خاصة بعد عودة الكثير من النازحين الى اراضيهم في تكريت والرمادي وديالى مناطق محافظة نينوى اضافة الى ازدياد الدعم المقدم من قبل الحكومة والمنظمات الدولية من خلال المساعدات المالية والغذائية وحتى الصحية وغيرها وهي ما يعطي املاً كبيراً بإمكانية عودة النازحين كلما حررت مناطق جديدة وصولاً الى انهاء هذه الازمة مع تحرير جميع الاراضي من التنظيم الارهابي وبالتالي القضاء على الازمة خاصة اذا ما عادوا وقدمت لهم الحكومة منح ومساعدات مالية لإعادة اعمار مناطقهم واعادة الاستقرار من جديد اليها.

٣- المشهد الثالث – الذي يسلك منحى راديكالي والذي يفترض ان تطول فترة تحرير الاراضي المغتصبة من قبل (تنظيم داعش الارهابي) وبالتالي المزيد من الخسائر في الافراد والبنى التحتية وهو ما يؤدي بالتالي الى زوال كل ما يملكه هؤلاء النازحين في مناطقهم التي نزحوا منها وبالتالي يصبح وضعا جديداً قائم على الامر الواقع اي ان على المحافظات المستقبلة لهم ستبقى تحت الضغط ولفترات قادمة وهو ما يؤثر على بناها التحتية وعلى القدرة المادة وبالتالي امكانية ان تتحول هذه المحافظات الى مناطق تغزوها البطالة

[٦] مجلس النواب العراقي، لقاء سليم الجبوري وانطونيو غوتيريس، ١٧ اذار ٢٠١٧، ar.barliament.iq/Salimaljuboory.

والفقر خاصة مع ضعف الموازنة الحكومية وعدم القدرة على اطلاق مشاريع جديدة وخضوع القروض الدولية لأجندات خارجية وكل هذا بالتالي ينعكس على حالة النازحين والحكومة والمحافظات المستقبلية مما يدفع الازمة الى ان تتوسع بغياب الحلول الجذرية لها.

الاستنتاجات :

تعدد جهات التنفيذ وتنوع اللجان المسؤولة عن رسم وتنفيذ برامج الاغاثة وتلبية متطلبات النازحين مما اثر على نسب الاداء فانعكس على درجة الشمول من حيث المكان والزمان .

١- لم تتمكن برامج الاغاثة وسياسية الاستجابة الانسانية من تخفيف حدة الاثر الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للنازحين مما عمق من حدة الازمة وتداعياتها .

٢- هنالك مجموعة من الادلة الدولية التي أطرت حقوق النازحين وحددت ضمانات حمايتهم بموجب حقوق الانسان وهذه الادلة اتخذت شكل مبادى توجيهية واتفاقيات دولية ومشاريع رسمية .

٣- تعددت وتنوعت سياسات الاستجابة الانسانية وبرامج الاغاثة من قبل الحكومة العراقية.

التوصيات :

١- مضاعفة الجهد الوطني والدولي تعد ضرورة للحد من امتداد اثار الازمة على ان ترتبط تلك الجهود وتغلف باطر قانونية..

٢- رفع درجة الوعي الثقافي بالأطر الدولية والوطنية التي تنظم حقوق النازحين من اجل ضمان كفاءة التخطيط ورسم السياسات وتنفيذها .

٣- العودة الى المناطق المحررة من بين اكثر الحلول ذات الطابع المستدام لذا يجب ان ترافق حالة العودة للنازحين ضرورة تحقيق الاستقرار وتوفير الخدمات .

الدعوة الى زيادة تخصيصات الانفاق على برامج الاغاثة للنازحين وعودتهم وتغطية حاجاتهم وتحقيق الامن الانساني الذي يعزز السلم المجتمعي في العراق.